14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

الخميس 4 نوفمبر 2010 م - الموافق 27 ذوالقعدة 1431 هـ - العدد 14987 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

©Reuters

الممثلة الخليجية نيفين مادي تتحدث في مقابلة عن (ظلال البحر) الفيلم الخليجي الطويل الرابع الذي يتحدث عن التغييرات التي حصلت في دول الخليج العربي وتحولها من مناطق ساحلية إلى دول تجارية كبيرة وحديثة.

اختتام الورشة التدريبية الأولى حول تصميم وإدارة الحملات الانتخابية

صورة جماعية للمشاركين في الدورة التدريبية

صنعاء/14أكتوبر:

اختتمت يوم أمس الأربعاء في قاعة «نزاهة» في مبنى مركز الشفافية للدراسات والبحوث فعاليات الدورة التدريبية الأولى التي استمرت ثلاثة أيام ، في مجال تصميم وإدارة الحملات الانتخابية الناجحة وخلق قيادات قادرة على تحمل مسؤوليتها ، وذلك لعدد من منظمات المجتمع المدني من أمانة العاصمة و محافظة عدن .

وفي حفل توزيع شهادات المشاركة ، أعربت الأخت / الهام عبدالوهاب رئيس مركز الشفافية في كلمة الاختتام عن سعادتها بأن يكتسب المشاركون والمشاركات العديد من المهارات والتقنيات والمعارف اللازمة والمرتبطة بقيم ومبادئ المنظومة الدولية لانتخابات حرة ونزيهة والتي ستساعدهم على تصميم حملات انتخابية ناجحة لمرشحيهم بقدرة وكفاءة عالية .

وأشارت إلى أن هذه الورشة التدريبية تأتي في إطار برنامج تدريبي مشترك بين مركز تعز للدراسات والبحوث ومركز الشفافية للدراسات والبحوث ، ينفذ على ثلاث مراحل ويهدف إلى تدريب وتأهيل مدربين متخصصين في كل الجوانب المعرفية والعملية لقيادة الحملات الانتخابية وتوعيتهم بكيفية إدارتها بمهارات معرفية وعملية في كل مراحل العملية الانتخابية.

(40 عاما على البحث الآثاري الفرنسي باليمن) معرض للصور الفوتوغرافية

د. المقالح يفتتح معرض الصور الفوتوغرافية

..ويلقي محاضرة عن أنشطة البعثات الأثرية

صنعاء / سبأ:

افتتح المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني الدكتور عبدالعزيز المقالح أمس ومعه السفير الفرنسي بصنعاء جوزيف سيلفا معرض الصور الفوتوغرافي " 40 عاماً على وجود البحث الأثري الفرنسي في اليمن".

وفي الافتتاح قال الدكتور المقالح : أربعون عاماً مرت على إقامة العلاقات بين الشعبين الصديقين، اليمن وفرنسا، وهي فترة حافلة بالتواصل المثمر والإنجازات المتجسدة في أكثر من مجال.. مشيراً الى أثر العلاقات غير المباشرة التي ربطت وجدان المثقفين اليمنيين بفرنسا منذ عشرينيات القرن المنصرم من خلال تفتح وعيهم على أفكار التنوير والتغيير.

وتابع الدكتور المقالح " استطاع المثقفون الأوائل من أبناء هذا البلد أن يخترقوا حواجز العزلة القاتلة التي أحاطت بهم وبوطنهم، وأن يقتربوا من أفكار جان جاك روسو ونظرية العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وقرؤوا عن الثورة الفرنسية وانفعلوا بشعاراتها السحرية (الحرية والعدالة والمساواة) ".

وتطرق الى متابعة المثقفين الاوائل للكثير من الكتابات الشعرية والروائية كما هو الحال مع أعمال فيكتور هيجو عن الجمهورية وجان بول سارتر وتوقفوا كثيراً عند أندريه مالرو ذلك المثقف الإنسان الذي حلق في سماء اليمن بطائرته الشراعية ووصل إلى مأرب ليشاهد محرم بلقيس من الفضاء.

وأشار الى ان أول من فك شفرة الخط المسند هو الفرنسي "هاليفي" الذي يشبه "شامبليون" الذي فك شفرة حجر رشيد في مصر ، وقد توالت البعثات الفردية ووصل إلى اليمن في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي أطباء إنسانيون يعالجون المرضى ويشهدون ما كانت هذه البلاد تعانيه من تعاسر وظلم وظلام.

وقال الدكتور المقالح :«لن ينسى اليمنيون الدكتورة "كلوديا فايان" وكتابها (كنت طبيبة في اليمن) الذي ترجم إلى عشرات اللغات وشكل إسهاماً حقيقياً في إشعال نيران الثورة وفي العقود الأربعة الأخيرة» ، مضيفاً " منذ بدأت العلاقات بين البلدين توسعت رقعة التعارف، وبدأت بعثات التنقيب عن الآثار وترميم المعالم الأثرية نشاطها المشكور والمتواصل".

ولفت الى الدور المتميز للدكتور كريستيان روبان في قيادة كثير من الأعمال الحفرية وإسهاماته مع صديقه الراحل الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه في إنشاء مجلة (ريدان) التي كانت وثيقة من وثائق التعاون والتواصل الحميم ، متمنياً أن تستأنف نشاطها العلمي ومواصلة ما حققته في هذه السبل من نجاحات فاقت ما كان متوقعاً.

وثمن الدكتور المقالح جهود وإسهامات الرعيل الأول من الرجال والنساء الذين أمضوا السنوات في ساحات التنقيب عن الآثار تحت حرارة الشمس وفي مهب الرياح وفي قاعات الترميم المظلمة .

من جانبه أشار مدير المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ميشيل توشرير الى أهمية المعرض الذي يأتي توضيحاً لجهود البعثات الفرنسية في التنقيب عن الآثار اليمنية .

ونوه بالتعاون القائم بين المركز الفرنسي ومركز الدراسات منذ العام 1982م ودور الدكتور عبدالعزيز المقالح في دعم جهود المركز الفرنسي.

كما قدم مدير المركز الفرنسي شرحاً مفصلاً عما تضمنه المعرض من صور تسلط الضوء على جهود وانشطة البعثات الأثرية الفرنسية في الكشف عن الآثار اليمنية .

الى ذلك استعرض عضو جمعية النقوش والفنون الجميلة رئيس البعثة الفرنسية الأثرية بقتبان الدكتور كريستيان روبان في محاضرته إسهامات وأنشطة البعثات الأثرية الفرنسية في اليمن.

تدشين مشروع توعوي للشباب حول أضرار القات

خلال تدشين المشروع التوعوي حول أضرار القات

عدن / ابتسام العسيري :

دشن مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان يوم أمس الأول بعدن مشروعا توعويا للشباب حول أضرار القات على الشباب والشابات وعلى الأطفال وعلى المجتمع والتنمية بالتعاون مع البنك الدولي .

وفي حفل التدشين ألقت الأخت سماح جميل المدير التنفيذي لمركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان كلمة أكدت فيها أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى توعية الشباب والشابات والطالبات والطلاب بمخاطر القات وأضراره ، لافتة إلى أن مضغ القات يعد أحد المشاكل التي تحتل حيزاً واسعاً من مساحة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اليمن .

وقالت « للمساهمة في مواجهة هذا الخطر رأى مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان وبتعاون ودعم من البنك الدولي تنفيذ «مشروع الحد من تعاطي القات بين أوساط الشباب» بالشراكة مع عدد من منظمات المجتمع المدني (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي / مركز الشفافية للدراسات والبحوث ، مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية / المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث ..) .

وأشارت إلى أن « المركز قام بتشكيل فريق العمل المعني بالتنفيذ وفريق العمل الميداني المعني بالمهمات الميدانية، وسيتم مباشرة بدء البرنامج التدريبي لفريق العمل الإداري والميداني باستهداف نماذج عشوائية وطالبات وطلاب جامعيين وطالبات وطلاب المعاهد الفنية والتقنية وطالبات وطلاب الثانوية العامة وشباب وشابات من النوادي الرياضية والمنظمات الشبابية.

و يتضمن برنامج المشروع عقد عدد من ورش العمل المرتبطة بالمشروع سيقوم بها متخصصون في هذه المجالات وأنشطة ثقافية وصحفية وإعلامية تتناول المشكلة من أبعادها المختلفة ، ومن المقرر أن يستمر المشروع ثلاثة أشهر.

لا تبالغوا ولا تتساهلوا

فيصل الصوفي

قلنا في مقال سابق إن محافظة عدن هي خير مكان في اليمن من حيث الأمن .. وهذا بفضل سكانها وبفضل جهود أجهزة الأمن .. إخوة في " الحراك" موجودون خارج عدن يقولون إنهم لن يسمحوا بإقامة خليجي (20) في عدن ، صدرت مثل هذه الأقوال في الضالع ، ولا أدري لماذا لم يشملوا أبين بمثل هذا التهديد ، ربما لأنهم أجروا " بروفة" في عدن و نجحوا فيها لكن سرعان ما افتضحوا ووقعوا في قبضة الأمن ، وأجزم أنهم سيبقون خائبين .. فقد خاب من هو شر منهم وأحذق وهم الإرهابيون ، لأن طبيعة عدن وأخلاق سكانها بمثابة شمس ساطعة تكشف عن المستور وتنظف البيئة من الجرائم.

وفي كل الأحوال فإن خليجي (20) سواء أقيم في عدن أو في الجوف أو العاصمة جدير بالاحتياطات الأمنية ، ومثل هذه الاحتياطات والإجراءات الأمنية المتشددة اتخذت في خليجي (19) وما قبلها في دول الجوار.. ولكن يتعين على وزير الداخلية ومدير أمن عدن والسلطات المختلفة فيها أن لا يبالغوا في الإجراءات الأمنية لدرجة التنفير .

بعبارة أوضح .. يتعين على هؤلاء أن يوازنوا بين الحاجة إلى الأمن وبين احترام الحريات الشخصية والعامة .. الواجب يقتضي الحفاظ على الأمن ، والواجب أيضاً يقتضي عدم السماح لأي منفذ قانون باستغلال الحالة للتضييق على المواطنين أو تبرير الأخطاء المقصودة والمكشوفة .. الحفاظ على الأمن يقتضي في ذات الوقت تجنب أي قرار أو إجراء أو سلوك مثير للخوف أو التذمر .. وإذا كان هذا مطلوباً في أي مكان في اليمن فمثل هذا المطلوب أولى به محافظة عدن.. إنها محافظة ذات خصوصية ويجب إدراك هذا الأمر الذي لا يحتمل أي استثناء.

إذا كان المعنيون بالأمن يرون أن محافظة عدن مستهدفة في هذا الوقت بالذات فعليهم التركيز على مصادر التهديد بعناية ،إذ أن الانتشار الأمني المبالغ فيه ووضع نقاط أمنية عند كل تقاطع في شوارع عدن أصبح محل تذمر عام لأن أصلاً يضع الجميع محلاً للتهمة ويعيق الحركة ، بينما المجرمون والإرهابيون المحتملون أذكياء بما يكفي لتجنب تلك النقاط.. كشفهم وإحباط أعمالهم يحتاج إلى أسلوب مختلف ، وهذا الأسلوب يعرفه خبراء الأمن.

وينبغي لمسؤولي الأمن في عدن أن يضعوا في الاعتبار وعلى الدوام أن السياحة في عدن وفي أي مكان في اليمن وخارج اليمن هي في المقام الأول مصدر اقتصادي .. مصدر من مصادر التنمية .. ولذلك وضعت تقاليد لازدهار السياحة .. فإلى جانب ضمان الأمن الشخصي والعام هناك ضمان لممارسة الحق في الحرية الشخصية.

غير مقبول أن يتحول رجل أمن إلى شخص " يشم" أفواه الناس أو يستوقف سائق سيارة ليسأله عن هوية المرأة الجالسة قربه أو خلفه .. هذه ليست مهمة رجل الأمن .. مهمته منع الجريمة وملاحقة وضبط المجرمين .. من هو الأخطر على أمن المجتمع حامل بندقية أم حامل " قارورة" ؟ وما هي الأولويات .. التحري عن سلوك المشبوهين والمجرمين المحتملين أم الترصد لشارب يطبخ كبدة بالكحول لا يضر أحداً غير نفسه؟.

حسابات المصالح الضيقة

علي حسن الشاطر

في المشهد اليمني كثير من الظواهر تختلط فيها الأوراق، ويصعب على أي متابع للشأن اليمني وبالذات في جانبه الحزبي فهم ما يجري، وأحياناً تظهر الأمور وكأنها ألغاز بحاجة إلى ذكاء عال لحلها، من تلك الأمور اتفاق فبراير 2009م بين السلطة والمعارضة لتأجيل الانتخابات النيابية لمدة سنتين؛ حيث بدا ذلك مثيراً للاستغراب خاصة وأن أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) هي التي طالبت بإلحاح بتأجيل الانتخابات النيابية التي كان يفترض ان تتم في 27أبريل 2009م، وكان غريباً أن تكون أحزاب المعارضة هي التي تطالب بتأجيل الانتخابات بدلاً من الحزب الحاكم.. إذ إن الأحزاب الحاكمة كما هو معروف تكون صاحبة الدعوات لتأجيل الانتخابات، أما في الحالة اليمنية فربما يعود ذلك لإحساس أحزاب المعارضة بأنها غير قادرة على اثبات وجودها في الساحة ونيل ثقة الناخب وانها كانت ستفشل في تلك الانتخابات فيما لو تمت في موعدها.

ولما كان واضحاً وجلياً ان تغليب المصلحة العليا للوطن على حساب المصلحة الحزبية الضيقة يمر بأصعب وأقسى امتحان فقد قبل المؤتمر الشعبي العام بتقديم التنازلات لأنه لا يمتلك سوى خيار وحيد هو الانتصار للوطن والشعب، واستجاب لكل مطالب واشتراطات أحزاب المعارضة في إعادة تشكيل لجنة الانتخابات وتعديل القانون بما يتفق ومطالبهم وتفسيراتهم الخاصة لبعض توصيات لجنة المراقبة الأوروبية، وبالفعل فقد جرت التعديلات على قانون الانتخابات وأعيدت صياغة مواد القانون مادة مادة بتوافق كافة الأطراف الممثلة في مجلس النواب، وبموجب ذلك ونزولاً عند إرادة أحزاب المعارضة تم التوقيع على اتفاق تأجيل الانتخابات والتمديد لمجلس النواب لمدة عامين، يتواصل خلالهما الحوار بين الطرفين بالاتفاق على طبيعة الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي يحتاجها الوطن في المرحلة الراهنة في ما يتعلق بالنظام الانتخابي وما سيكون عليه (فردياً أو نسبياً أو مزدوجاً)، وكذلك حول طبيعة نظام الحكم (رئاسياً أو برلمانياً) والتهيئة لانتخابات تشريعية نزيهة وعادلة كاستحقاق دستوري لابد أن يتم في موعده المحدد بعد انقضاء فترة التمديد.

ويبدو أن بعض القوى السياسية غير مقتنعة للتعاطي مع استحقاقات هذا الحوار بحكم أزمتها الفكرية البنيوية وافتقارها للقدرة على التعامل مع الآخر ومع إشكالات الواقع من منظور وطني، وهو الأمر الذي عطل مجمل وظائف هذا الاتفاق الذي يهدف في الأساس إلى التخفيف من حدة الاحتقان وإحداث الانفراج السياسي المطلوب بين السلطة والمعارضة ومعالجة الإشكالات بعيداً عن افتعال الأزمات.

لقد عمل البعض على استخدام هذا الاتفاق خارج سياق أهدافه الحقيقية لوضع الكثير من الممانعات والاشتراطات والمناورات السياسية القاصرة والخاطئة، ففي أواخر شهر يوليو 2009م أعلنت أحزاب اللقاء المشترك تعليق الحوار مع المؤتمر الشعبي العام تحت حجج واهية الغرض منها التنصل من اتفاق فبراير، وقد تبين أن تلك الاشتراطات لم تكن أكثر من مجرد مفهوم سياسي مطاط وواسع تندرج تحت عباءته مطالبُ واشتراطات متجددة لا نهاية لها.

ومثل هكذا مواقف تشير إلى عدم الجدية في مسألة الحوار وأكدت بالملموس ما ذهب إليه البعض حينها في تحليلاتهم واستنتاجاتهم بأن اتفاق فبراير مثّل أحد الأخطاء السياسية الإستراتيجية للمؤتمر الشعبي العام استغلته المعارضة كوسيلة سياسية تكتيكية لكسب الوقت وتحقيق بعض أهدافها الآنية والمرحلية على حساب إفراغه من مضامينه وأهدافه وإعاقة تنفيذه، الأمر الذي تسبب في تبديد الكثير من الإمكانات والطاقات الوطنية وإضاعة الوقت.. وأفقد الوطن العديد من الفرص التاريخية المواتية في معالجة إشكالاته وأزماته المختلفة، وشكّل عائقاً أمام استمرار ونجاح عملية الإصلاحات التي يرجوها البلد.

مثل هذه الإطلالة السريعة على بعض وقائع العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وإن كانت مختزله جداً فهي ضرورية مستقبلاً للتعامل الناجح مع هكذا خلاف سياسي تصعيدي وواقع سياسي وعلاقات مأزومة أفرزتها حسابات المصالح الضيقة وتناقض المواقف والرؤى الحزبية حول ماهية وطبيعة ونوعية الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية اللازمة لدعم وتجذير التحولات الديمقراطية وتعزيز وحدة ولحمة الجبهة الوطنية الداخلية وتطوير نظام الحكم والنظام المؤسسي للدولة.

كما أن الإشارة إلى وقائع ما جرى أضحت ضرورة لاسيما بعد الاتفاقات الأخيرة وتشكيل لجنة الحوار الوطني وما صاحب العملية الحوارية من عراقيل افتعلتها وتفتعلها بعض الأطراف التي ما انفكت تسعى إلى تبديد الوقت القصير في حوار بيزنطي عبثي لاستهلاك الفترة القانونية والدستورية المتبقية لمجلس النواب الحالي دون الوصول إلى نتائج حوارية تذكر، ودفع البلد إلى حالة من الفراغ الدستوري.. وخلق واقع موات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتنفيذ أجندتها السياسية الخاصة أو ما يسمى (مشروع الإنقاذ الوطني).. وفي حال تعذر عليها تحقيق ذلك فإن بدائلها هي الالتفاف على الشرعية الدستورية والديمقراطية واستخدام الحوار لاحتوائها وفرض وصايتهم عليها، وفي أسوأ الحالات فإن خيارات هذه الأطراف تقوم على محاولة ربط العملية الانتخابية باستحقاقات الحوار وما تتمخض عنه من نتائج يسعون إلى بلوغها، وهذا يعني تأجيل العملية الانتخابية عبر تجميد فعل مؤسستها وشل حركتها إلى الوقت الذي تشعر فيه هذه الأطراف أن الفرصة مواتية أمامها لتحقيق مكاسب ونجاحات انتخابية كبيرة، أو جعلها مشروطة باتفاقيات مبنية على المحاصصة والتوافقات السياسية حول مجمل القضايا المختلف عليها مع الطرف الآخر وخارج إطار الشرعية والمؤسسات وإرادة المواطنين.

مثل هكذا حسابات قاصرة ومشاريع وخيارات غير وطنية تقوم عليها علاقات الأحزاب مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع الوطن وقضاياه تعتبر جزءاً من المشكلة وليس الحل، ومثلت على الدوام أحد أبرز مصادر إشكالات الواقع وأزماته المختلفة، وسيظل مستقبل الحوار ومساراته ونتائجه رهن هذه العلاقة، وإذا ما استمرت على ما هي عليه فلا أمل مرجوا من هذا الحوار ما لم يعد النظر فيها وإعادة تصحيح اختلالاتها بما يتفق والمصالح الوطنية العليا.

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

مؤسسة مكافحة السرطان تكرم 14 أكتوبر

الحديدة/ أحمد الكنفاني :

كرمت المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان صحيفة (14 أكتوبر) في فعاليتها الاحتفالية التي أقامتها في قاعة المركز الثقافي وذلك بشهادة تقديرية عرفاناً منها بالدور الإعلامي الذي لعبته الصحيفة في تغطية فعاليات المؤسسة.

وجاءت الفعالية التي نظمت أمس الأول بحضور الأخ/ أحمد سالم الجبلي محافظ المحافظة في ختام الأنشطة التوعوية والتثقيفية التي نفذتها المؤسسة خلال العام الحالي.

وكانت أنشطة المؤسسة هذا العام قد استهدفت جميع شرائح المجتمع في محافظة الحديدة.